اقتصاد

فوق الطاولة

لهذه الأسباب نشكك

علي نزار الآغا

يقولون إن الرياضيات هي لغة المنطق، وأما في زمن الحرب، فنقول إن الرياضيات هي لغة الواقع غير المنطقي، لما تحمله من وجع وقهر ومآس.. فالرقم «صفر» وحده، يحمل في جعبته الكثير من قصص الفقر المدقع، بعد أن حلّ ضيفاً ثقيلاً في اقتصادنا، يمين الليرة.

فاليوم بعد أن تجاوز سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية مستوى ٤٩٠ ليرة، لم يبق لليرتنا سوى نحو ١٠٪ من قيمتها التي كانت عليها أول أيام الحرب عندما ارتفع الدولار إلى ٤٩ ليرة.

بعد هذا الصفر الجديد الذي اصطف يمين الليرة، أصبح المواطن بحاجة إلى أكثر من ١٠ أضعاف دخله الذي كان قبيل الحرب، ليتمتع بمستوى المعيشة نفسه. وهذا أمر غير مسبوق في التاريخ السوري الحديث، إذ سجل أكبر انخفاض لليرة بين الأعوام ١٩٨٤ و١٩٩٠ إذ ارتفع سعر صرف الدولار من ٨ ليرات إلى ٥٠ ليرة، وأصبح المطلوب في العام ١٩٩٠ من ٦ أضعاف الراتب الذي كان للحفاظ على مستوى المعيشة في ١٩٨٤ بالحدّ الأدنى، (هذه الأرقام تقديرية لغياب رقم دقيق للتضخم لذا تم الاعتماد على سعر الصرف كمؤشر ذي قيمة علمية).

أما كيف وصلنا إلى هذه الحال اليوم، فالقصة مرتبطة بالحرب وتداعياتها، والعالم السرّي الذي توافرت له عوامل الأمان، في ظل ضعف الأداء الحكومي، حيث تنشط عمليات التهريب والاتجار بالمخدرات والأسلحة والمضاربات بالعملة والفساد.. وغيرها.

وإذا كانت الحرب وتداعياتها الاقتصادية أثرت في الليرة بنسبة محددة، فإن الأثر الأكبر هو للمضاربات والأنشطة السرية كتهريب الدولار، التي تعمل في منطقة آمنة، منذ خمس سنوات وحتى اليوم، يحيط بها جدار حماية تعززه يومياً سياسات الحكومة وإجراءاتها المتضاربة والعشوائية، والمسؤولين الذين همّهم الرئيسي تبرير الفشل في ضبط السوق بدلاً من التدبير، وغياب الرقابة والمحاسبة الجدية والشاملة.

وإليكم الأدلة:

في كل مرة يعلن فيها مصرف سورية المركزي بيع الدولار من دون ضوابط عبر شركات الصرافة المرخصة، يرتفع الدولار في السوداء، هل تعلمون لماذا؟ ليتم سحب أكبر كميات من الدولار من المصرف المركزي إلى السوق السوداء بسعر مغر يعوض المخاطرة للشقيقة الصغار الذين يشترون من الشركات من دون ضوابط ويبيعونه في السوداء، فتزداد أرباح التجار من المضاربين الكبار.

والغرابة في الموضوع، كيف ستثبت شركات الصرافة للمركزي بيعها دولارات التدخل؟ وكيف سيضمن المركزي أن هذه الدولارات لن تذهب للمضاربة، طالما لا قيود في البيع؟ من هنا اسمحوا لنا أن نشكك في هذه الآلية التي يمكن أن تستخدمها بعض شركات الصرافة لتغطية مخالفاتها في بيع الدولار إن لم تكن تهربه. كما أن المطلوب هو الحدّ من المضاربة وليس تأجيجها بتوفير الدولار لمن يرغب. مع العلم بأن هذه الخطوة تنقل مسؤولية المضاربة والتلاعب بالدولار كلياً إلى عاتق التجار الذي يشترون لتمويل مستورداتهم من دون ضوابط، وخاصةً أن البيع من دون ضوابط ليس حالة مستمرة، في عملية التدخل، وهذا يعزز الشكوك.

قصة أخرى قديمة جديدة، ماذا تنفع سياسة ترشيد الاستيراد في ظل انتعاش التهريب النظامي وغير النظامي، ألا تصبح سياسة شكلية تزيد الطلب على الدولار في السوق؟ أين الجمارك من مسؤولياتها؟ وأين الحكومة من سياسات متضاربة محصلتها الوحيدة زيادة الفقر؟

يعلم المتابع أن بعض شركات الصرافة مشكوك فيها ولها أنشطة مشبوهة، وهذا ما تابعه عبر شاشة التلفزيون الوطني عندما نشر اعترافات لأكثر من صراف، هم أنفسهم من يتصدرون قوائم بيع الدولار لأغراض التدخل عبر المصرف المركزي اليوم.. فكيف ذلك؟

وماذا حلّ بنتائج التحقيقات التي أجريت مع بعض شركات الصرافة التي أغلقت وتم إيقاف بعض المسؤولين فيها، وتوارى ملاكها الحقيقيون عن الأنظار؟ ولماذا عاودت تلك الشركات نشاطها كما السابق؟ وأين أصبح اليوم مشروع الصك التشريعي الخاص بحماية العملة الوطنية ومن المستفيد من تعطيله؟

اسمحوا لنا أن نشكك بعدم وجود خبراء حقيقيون يديرون عمليات التدخل، وأن نشكك باعتماد المصرف المركزي من وقت لآخر على نصائح بعض الصرافين، وإلا فكيف تفسرون لحاق المصرف المركزي بسعر السوق السوداء، الذي طالما وصفه بأنه سعر وهمي ناجم عن المضاربات وما تروجه المواقع الإلكترونية المشكوك فيها التي غايتها ضرب الاقتصاد الوطني؟

وكيف يربح التجار من مؤونة الاستيراد التي مولت بسعر ٣٨٥ ليرة للدولار وعلى حساب من خسر المصرف المركزي هذا الفارق؟ وما هدف قرار المؤونة طالما لم يتأكد المصرف المركزي من قدرته على ضبط سوق الصرف؟.. وغيرها الكثير من «الأخطاء» التي لا يسعنا ذكرها، إلا أنها أصبحت معروفة.

هامش:

لامس سعر صرف الدولار أمس ٤٩٥ ليرة وفق ما تناقلته بعض صفحات الفيسبوك وتطبيقات الموبايل التابعة لها، علماً بوجود تضارب في الأسعار بين تطبيق وآخر، علماً بأن أغلبها يدار وتحدث أسعارها من تركيا، كما هو واضح من اسم بعض التطبيقات، ومنشورات بعضها الآخر.

بدوره حذر مصرف سورية المركزي المواطنين من الانجرار وراء أسعار الصرف الوهمية التي تستمر الصفحات الصفراء برفعها بشكل يومي وخصوصاً أن حركة التداول في سوق القطع حركة بيع فقط من دون شراء.

وأشار المركزي في بيان له أمس إلى أن تجار الأزمة عمدوا إلى نشر أسعار صرف وهمية بغرض تقييم البضائع بسعر أعلى مستغلين فترة الأعياد التي شهدت ذروة إنفاق استهلاكي.

وأكد المركزي أنه مستمر بالتدخل لتخفيض سعر الصرف وسيتخذ جميع الإجراءات الممكنة للحد من التراجع الأخير الذي طرأ على سعر صرف الليرة السورية، لافتا إلى أنه حدد سعر صرف تسليم الحوالات عند مستوى ٤٢٠ ليرة سورية للدولار.

لمن يسأل عن ارتفاع الأسعار والدولار.. رئيس الحكومة يجيب: تحديات مختلفة تواجهها الليرة وجهود كبيرة تبذل لتعزيز صمودها!

الوطن

كشف رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي عن تحقق تحسن تدريجي في الميزان التجاري وارتفاع في نسب تغطية الصادرات لدى القطاع الخاص للمستوردات.

وأكد خلال الجلسة الأسبوعية للحكومة أمس استمرار تمويل احتياجات المواطنين من المواد الأولية والأساسية بما فيها المواد الطاقوية لتعزيز استمرارية تعافي الاقتصاد الوطني، وتأمين احتياجات السوق من المواد والسلع الأساسية، وتدخل مصرف سورية المركزي في سوق القطع لإعادة الاستقرار والتوازن لسعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية.

وفي الإشارة إلى واقع الأسعار في الأسواق والإجراءات المتخذة لتعزيز استقرار سعر صرف الليرة السورية، نوه الحلقي بالتحديات المختلفة التي تواجهها الليرة السورية والجهود الكبيرة المبذولة من مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي لتعزيز صمود واستقرار سعر صرف الليرة السورية. وثمّن جهود الوزارات خلال فترة العطلة، والجهود الكبيرة التي تبذلها الشركات التابعة لوزارة النفط من أجل زيادة إنتاج الغاز في المناطق الآمنة وتعويض جزء من النقص الحاصل في إنتاج مادة الغاز.

وبحث المجلس مشروع قانون تعديل القانون المالي للوحدات الإدارية، واتخذ بشأنه الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره. إذ يهدف مشروع القانون إلى توحيد القوانين المالية المتعلقة بإيرادات الوحدات الإدارية في وحدة تشريعية تتسم بالحداثة إضافة إلى رفد إيرادات الوحدات الإدارية بإيرادات جديدة بما يساعد هذه الوحدات على تحسين وضعها المالي ويمكنها من القيام بمشاريعها وتقديم خدماتها للمواطنين.

وأكد الحلقي أهمية مشروع القانون في تفعيل دور الوحدات الإدارية وتوسيع مجالات عملها وتقديم أفضل الخدمات للإخوة المواطنين مشيراً إلى أهمية قيام الوحدات الإدارية بتوسيع وتطوير الخدمات المقدمة للإخوة المواطنين من صحة ونقل ونظافة والمحافظة على الحدائق والمسطحات الخضراء ومتابعة واقع الصرف الصحي في التجمعات السكانية ومعالجة بعض الثغرات التي حصلت أثناء إنجاز هذه المشاريع سابقا بهدف معالجة المشكلات البيئية وتلوث الأنهار والأودية والمسطحات المائية وأهمية التخلص من الحمأة الناتجة عن محطات المعالجة والاستفادة منها والاستفادة من المياه المعالجة في ري الأراضي الزراعية.

واطلع المجلس على مذكرة نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات حول الاستفادة من العمالة الفائضة في المؤسسات والشركات المتعثرة في المحافظات كافة، وذلك بقرارات من المحافظين بعد الحصول على موافقة الوزير المختص وتحديد آلية دفع الرواتب والأجور والجهة المسؤولة عن ذلك، وتمت الموافقة عليه.

وكان الحلقي في بداية الاجتماع أشار إلى أهمية فعاليات ملتقى التجمع العربي والإسلامي لدعم خيار المقاومة الذي عقد بدمشق تحت عنوان «الأمة بمواجهة العدوان الأميركي الصهيو تكفيري» والبيان الختامي الصادر عنه، مؤكداً أن الملتقى الذي عقد بدمشق عاصمة العروبة والإسلام والمقاومة هو إيمان شرفاء الأمتين العربية والإسلامية بأن الخيار الحقيقي لصد التحديات التي تواجهها الأمتان العربية والإسلامية هو خيار المقاومة والصمود وعدم الارتهان والاستسلام والإذعان وهو الذي يحصن الأمة ويحقق الأمن القومي ضد المشاريع الصهيو تكفيرية المعدة للمنطقة وأن خيار المقاومة خيار استراتيجي وأن عقد الملتقى بدمشق جاء ليثبت للعالم أجمع أنه رغم الحرب والآلام والجراح بقيت دمشق قلب الأمة وحصنها المنيع وأن قلوب شرفاء العالم بقيت تنبض بحب دمشق معلقة عليها الآمال الكبرى في تحقيق الانتصار ودحر العدوان وأشار الدكتور الحلقي إلى أهمية دور وزارات التربية والتعليم العالي والأوقاف والإعلام والثقافة وفعاليات المجتمع الأهلي في تحصين الأجيال ضد الفكر التكفيري الوهابي الإرهابي المجرم.

من جهة أخرى حيا الحلقي المواقف الوطنية المشرفة لشيوخ ووجهاء العشائر والقبائل السورية والفعاليات الاجتماعية والشعبية في الحسكة الرافضة لكل المسميات التي تهدف إلى زعزعة وحدة التراب الوطني السوري مؤكداً أن موقف أبناء الحسكة المشرف الذي يدعو إلى التمسك بوحدة التراب الوطني لسورية ليس غريبا على أبناء الشعب السوري العظيم والبطل الذي يقدم التضحيات والشهداء يوميا من أجل أن تبقى سورية دولة موحدة كما أكد الدكتور الحلقي أن الشعب السوري وحكومته لم ولن يفرطوا بحبة تراب واحدة من الأرض السورية وأن محافظة الحسكة ستبقى جزءاً لا يتجزأ من الأرض السورية.

وقدم الدكتور الحلقي التهنئة للشعب السوري بمناسبة قدوم عيد الفصح المجيد لدى الطوائف المسيحية متمنياً أن يأتي العيد القادم وقد حققت سورية الانتصار الأكبر على الإرهاب.

وأشار إلى المرسوم الذي أصدره الرئيس بشار الأسد القاضي بإحداث معهد باسم المعهد العالي للغات في جامعة طرطوس والذي يعد مكرمة من السيد الرئيس لأبناء طرطوس من أجل تطوير جامعة طرطوس وافتتاح كليات جديدة تساهم في توفير المناخ التعليمي المناسب لأبناء المحافظة المعطاء بالإضافة إلى اهتمام سيادته بقطاع التعليم العالي على مستوى المحافظات كافة من خلال افتتاح جامعات وكليات جديدة دمشق الصامدة.

كما أشار إلى أهمية وضع الرئيس بشار الأسد حجر الأساس لمشروع تنظيم /٦٦/ في منطقة بساتين خلف الرازي، مؤكداً أن هذا المشروع الإستراتيجي يمثل انطلاق مسيرة البناء والإعمار من دمشق وسوف تطول جميع المحافظات السورية وهو دليل آخر على حيوية الشعب السوري الصابر والمعطاء وقوة تماسك مؤسسات الدولة السورية بكل مكوناتها.

بعد ذلك اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي المتعلق بالموازنة التقديرية وخطة الأعمال الفنية والمادية لصندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية لعام ٢٠١٦، وتمت الموافقة عليه.

وبعد تقديم وزير الزراعة عرضاً لواقع تنفيذ المساحات المزروعة والمنفذة فعلياً لمحصولي القمح والشعير لموسم ٢٠١٦ في كل المحافظات السورية، اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي المتضمن طلبها التصديق على خطة صندوق دعم الإنتاج الزراعي وموازنته التقديرية لعام ٢٠١٦، وتمت الموافقة عليه.

كما اطلع المجلس على كتاب وزارة الأشغال العامة المتضمن طلبها الموافقة على تمديد العمل بكتاب مجلس الوزراء رقم ١/١٥٩٤ لعام ٢٠١٢ المتعلق بتمديد تبرير تأخير مدد تنفيذ العقود المبرمة مع الوزارات والجهات العامة لمدة ستة أشهر اعتباراً من تاريخ ٢٠١٦/١/٢٦ ولغاية ٢٠١٦/٧/٢٥، وتمت الموافقة عليه.

واطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة المالية المتضمن اقتراحها الموافقة على منح المؤسسة الاجتماعية العسكرية سلفة مالية مقدارها ثلاثمئة مليون ليرة سورية لإصلاح الحال الاقتصادي، وتمت الموافقة عليه.

> تحسن تدريجي في الميزان التجاري.. الاستفادة من العمالة الفائضة في المؤسسات والشركات المتعثرة

مجلس الشعب يحاسب الحكومة بالدولار

نواب: سياسة غير متوازنة وراء ارتفاع أسعار الصرف والحكومة مسؤولة

وزير المالية: إنفاق الحكومة ٤,٣ مليارات دولار وواردتها ٦٤٠ مليوناً

الوطن

حمّل أعضاء مجلس الشعب الحكومة المسؤولية الأكبر لانخفاض سعر صرف الليرة وارتفاع أسعار السلع، منتقدين ما وصفوه بالقرارات غير الصائبة التي تشرعن للتضخم حتى وصل إلى مرحلة يصعب فيها التوصل إلى سبل كفيلة بضبط هذه العملية. جاء ذلك خلال جلسة أمس بخصور وزير المالية إسماعيل إسماعيل.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن عضو في مجلس الشعب أن سبب تراجع سعر صرف العملة الوطنية مقارنة مع الدولار، يعود لعدة عوامل، أولها السياسة غير المتوازنة فيما يخص النقد الوطني ومن أهمها مسائل التدخل الإيجابي وآخرها كان التدخل بسعر ٤٦٠ ليرة للدولار، ما يعني أن الحكومة تشجع على انخفاض العملة الوطنية بالمقارنة مع الدولار. لافتاً إلى أن إجراءات التدخل الايجابي تؤدي إلى استنزاف المدخول من القطع الأجنبي والمطلوب هو أن نسلك طرقاً أخرى، إذ تلجأ بعض الدول في مثل هذه الظروف إلى شراء القطع الأجنبي لتقوية العملة الوطنية، كما أن هناك بعض المجالات يمكن من خلالها كبح انخفاض العملة الوطنية مثل رفع الفوائد وهذا الأمر لم تطبقه الحكومة، إضافة إلى رفع السقف الاختياري في حسابات التوفير، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تحسين وضع الليرة السورية.

وحمّل النائب الحكومة المسؤولية الأكبر عندما قامت برفع سعر حاملات الطاقة لاسيما المازوت ثم الكهرباء وبذلك تكون هي من أطلق العنان للعملية التضخمية في البلاد، وحالياً لا تعرف ما السبل الكفيلة بضبط هذه العملية.

وأكد بعض النواب خلال الجلسة أن الحكومة مجتمعة تتحمل مسؤولية كبيرة في ارتفاع الأسعار، وهذا انعكس سلباً على المواطن بشكل عام، علماً بأنه يجب على الحكومة أن تلعب الدور الحاسم والأهم في عملية تثبيت سعر الصرف، وتتحمل فارق الأسعار للسلع المستوردة والمباعة للمواطنين، بدلاً من رفع أسعارها، طالما أنها أقرت من بداية العام مشروع الموازنة العامة للدولة وحددت حجم الدعم. منوهين بأن أعضاء الحكومة قالوا تحت القبة إن هناك مجموعة من الشركات عادة للإنتاج وهذا يعني أن هناك سلعاً ستطرح ومنافسة يجب أن تجري وبالتالي انخفاض في الأسعار، لكن الملاحظ أن هناك دائماً ارتفاعاً بالأسعار.

وحول موضوع العدالة الضريبة بيّن نواب أن الموظفين في الدولة هم أكثر من يدفع ضريبة لأن رواتبهم محكومة والنسب مشرعنة، وبالتالي يتم تحصيلها بشكل كامل.

كما تركزت مداخلات النواب على ضرورة تشميل العاملين المتقاعدين بالتأمين الصحي وتطبيق نظام الفوترة وحل مشكلة القروض المتعثرة وتحقيق العدالة الضريبية ومعالجة الأسباب الحقيقية للتضخم النقدي وإعادة النظر بالتكليف الضريبي للمهندسين نتيجة توقف بعض المشاريع الإنشائية جراء الظروف الراهنة وإيجاد حل لمشكلة توقف بعض الصرافات الآلية عن العمل والعودة إلى تسليم رواتب العاملين عن طريق معتمدي الرواتب ضمن المؤسسات العامة ومتابعة عمل دوريات الجمارك على الطرقات وداخل المدن وإعادة النظر بالسياسة الضريبية.

من جانبه أقرّ وزير المالية إسماعيل إسماعيل بأن أحد إشكالات انخفاض سعر صرف الليرة هو وجود البضائع المهربة في الأسواق، الأمر الذي يتطلب من الضابطة الجمركية التدخل في الأسواق ومراقبة الموجودات من البضائع المهربة لتعذر ضبط الحدود مع بعض دول الجوار.

لافتاً إلى أهمية التعامل بنظام الفاتورة وتعميم هذه الثقافة على المواطنين بما يتيح للوزارة المزيد من المتابعة ومراقبة الأسواق والأسعار والاستعلام الضريبي.

وبالنسبة لمشكلة الازدحام على الصرافات الآلية أوضح الوزير أنه يوجد الكثير من الصرافات لا يمكن تغطيتها نتيجة الظروف الراهنة إضافة إلى وجود صرافات معطلة وخارج الخدمة ولا يمكن إصلاحها جراء العقوبات الاقتصادية المفروضة على الشعب السوري، مشيراً إلى أن مشكلة رواتب العاملين في محافظة إدلب تم حلها ولكن هناك بعض الإشكالات الفردية المتعلقة بضرورة استلام الرواتب من قبل الموظفين أنفسهم.

منوهاً بأن الوزارة مستمرة في عملية الإصلاح الضريبي وصولاً إلى الحد من التهرب الضريبي بعد الانتهاء من إقرار قانوني الفوترة والبيوع العقارية خلال الفترة القادمة بما يرفد خزينة الدولة بالأموال اللازمة. وأوضح الوزير أن التضخم هو تعبير عن قضيتين، الأولى عندما يكون هناك سلع أكثر من العرض فترتفع الأسعار، والثاني عندما لا يكون هناك اتزان بين الكتلة النقدية والسلعية.

وحول سعر الصرف قال الوزير: «إن واردات القطع الأجنبي في سورية العام الماضي بلغت ٦٤٠ مليون دولار مقارنة مع ٤,٣ مليارات دولار قيمة النفقات.. والاقتصاديون فقط هم من يعرف ماذا يعني هذا الخلل في ميزات المدفوعات. لذا من الطبيعي أن يكون هناك ارتفاع في سعر الصرف». مشيراً إلى أن لجنة القطع تمول المستوردات حسب الأولويات التي تهم مصلحة المواطن كالقمح والغاز المنزلي.

وأشار الوزير إلى أن التدخل عبر شركات الصرافة هو طريق إجباري للمرور منه لأن مصارفنا العامة عليها عقوبات، «كما أن التدخل لا يتم لحساب فلان أو علان من الناس وإنما لأشخاص لديهم موافقة من وزارة الاقتصاد على الاستيراد».

كما طالب الوزير من المواطنين ضرورة أخذ الفاتورة «ونحن بانتظار قانون الفوترة. كما نرغب في الوزارة بإصدار قرار يقضي بمنح جزء من الإنفاق الاستهلاكي الذي يدفعه المواطن في بداية العام في حال احتفاظه بالفواتير والغاية من ذلك حث المواطن للحصول على الفاتورة لأن له وللحكومة مصلحة وهذا حق». مشيراً إلى أنه في معظم الأحيان تأتي فاتورة المطعم فيها خطأ تحت ذرائع مختلفة مؤكداً أن «٩٠٪ من المحال عندما تطلب منها الحكومة بياناتها المالية تقول إنها خاسرة. والتراكم الرأسمالي الذي يحدث عنده هو هبة من رب العالمين».

وفيما يخص الجمارك بيّن أن قانون الجمارك رقم ٣٨ لا يحوي أي مادة تقول إن الحدود العامة للجمارك تقع على المنافذ الحدودية فقط، مؤكداً أنه يحق للجمارك أن تتقصى البضائع المهربة في أي مكان.

وقال: «يكفي الحكومة فخراً أنها ما زالت تستمر بدفع رواتب العاملين في الرقة ودير الزور وإدلب والحسكة وفي درعا دون السؤال عن أي شيء غير أن هذا المواطن داخل البلد».

> اسماعيل: يكفي الحكومة فخراً أنها ما زالت تدفع رواتب الموظفين في الرقة ودرعا و..